الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

مقدمة

لقد أصبح التعليم الركيزة التى يقوم عليها التقدم فى العصر الحالى خاصة بالنسبة للدول النامية ، وتعتبر مصر احدى هذه الدول ولذلك أصبح التعليم تحديا حقيقيا يواجه أى دولة نامية كانت أو متقدمة . لم يعد التعليم قضية خدمات أو مجرد قضية استثمار فقط ، ولكن أصبح التعليم قضية " أمن قومى للبلاد " كما نبه إلى ذلك الرئيس حسنى مبارك مؤخرا .[١] اذ ان حاجة الدولة إلى مشروعات تنمية ضخمة والى تخطيط اقتصادى واجتماعى يحتاج إلى قوى بشرية والى خبراء متخصصين ، والتعليم هنا هو المجال الذى يعد هذه القوى البشرية ، فلم يعد التعليم مجرد محو الأمية بل رفع شعار " التعليم للجميع بحيث يتوفر لجميع المواطنين صغارا وكبارا ، اناثا وذكورا بحيث يوفر مواطنين متعلمين وقادرين على التعامل مع تحديات القرن الحادى والعشرين" .[٢] وتلتزم حكومة مصر بالتعليم كحق انسانى ، وأخذت على عاتقها ضمان توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين ، دون اعتبار لمواردهم الاقتصادية ، فى جميع مراحل التعليم ، وهذا الالزام الأساس بالنسبة لمفهوم التكافؤ ، لأنه يوفر لهؤلاء ذوى المستويات الدنيا من المستوى الاجتماعى والاقتصادى فرصاً للحراك الاقتصادى والاجتماعى على أساس انجازاتها التعليمية .[٣] وهو ما تؤكده حديثا السياسة العامة للدول ، فى كل مكان تقريبا ان التنمية التعليمية شرط أولى هام للتنمية الاجتماعية القومية الشاملة ، ويوازى هذا حتمية تأكيد ديموقراطية التعليم ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية .[٤]

ومما سبق يتضح أن ديموقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية من أهم الأسس ، التى يجب أن تقوم عليها العملية التعليمية ، ويواجه التعليم فى مصر كثيرا من المشكلات والعقبات ، التى تؤثر على تحقيق هذا المبدأ مما يؤثر بالتبعية على نتاج العملية التعليمية وعلى مشروعات التنمية .

ومن المتفق عليه بين السياسيين أن اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات أدت إلى تغيرات عديدة فى المجتمع المصرى ، ولم تقتصر هذه التغيرات

---

[١] – حسين كامل بهاء الدين ، مبارك والتعليم نظرة للمستقبل ، وزارة التربية والتعليم ، مطابع روز اليوسف الجديدة ، يوليو ١٩٩٢ ، ص٣

[٢] – عبد الفتاح جلال ، المؤتمر القومى لتطوير التعليم الاعدادى – التقرير النهائى وأوراق العمل ، القاهرة ١٤-١٥ نوفمبر ١٩٩٤ ، ص٢٤

[٣] – وزارة التربية والتعليم ، التعليم للجميع فى جمهورية مصر العربية – اجتماعات الدول التسع حول التعليم للجميع ، القاهرة اكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٦٠

[٤] – جـ كوميز ، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر – ترجمة أحمد خيرى كاظم – جابر عبد الحميد جابر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص٢٨

على النواحى الاقتصادية ، بل امتدت أثارها فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية التى تعيشها طبقات المجتمع المصرى ، ومن ثم أحدثت فيه هزة عنيفة تركت آثارها الواضحة عليه .[١]

لقد انعكست أثار الانفتاح الاقتصادى بوضوح على النظام التعليمى المصرى وأدت إلى كثير من التغيرات فى سير العملية التعليمية ، بحيث أصبح يتجه فى كثير من الأحيان بعيدا عن المبادئ الأساسية ، التى خاض الشعب من أجلها كفاحاً طويلاً للحصول على المجانية ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، وتحاول بعض الفئات الحصول على امتيازات تعليمية لأبنائهم ، اعتمادا على القدرة المالية بصرف النظر عن استعدادات أبنائهم العقلية ، أو القيمة العلمية التى يتم اكتسابها من بعض الشهادات الأجنبية التى يلحقون أولادهم بها سعيا وراء المجاميع المرتفعة . ان اتجاه هذه الفئات لا يمثل خرقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فحسب ، بل انه أيضا يهدد وحدة نسيج المجتمع المصرى فكريا بسبب تميز الأنظمة التربوية بالانقسام إلى حد ما ، " فتعدد المدارس ــ إلى أجنبية وعربية ، خاصة وحكومية ــ يؤدى إلى الانقسام الاجتماعى بينما أن أهداف التربية هى توحيد الهيكل الاجتماعى ، عن طريق بث ونشر أيدلوجية عامة تشكل أساسا للأمة " .[٢]

مشكلة الدراسة

من المعروف أن نصيب الفرد من الخدمات فى التعليم يتحدد فى ضوء موقعه الطبقى " حيث ينعكس التركيب الطبقى الاجتماعى على التعليم ونظمه وشكله ومدى ما يوفره لأبناء المجتمع من فرص تعليمية " .[٣]

ولقد تعرض المجتمع المصرى لتغيرات اقتصادية ، واجتماعية ، منذ منتصف السبعينات أدت إلى احداث نوع من الفرز الطبقى فى المجتمع وتكوين فئات جديدة ذات مصالح جديدة ، مكونة طبقة قد لا تحكم لكنها تتحكم فى مجريات كثير من الأمور وأصبحت هذه الفئات باحثة عن القوة والتميز ، وأخذت تمارس ضغوطها من أجل الحصول على مميزات فى جميع المجالات ، ومنها التعليم بصفة خاصة .

تتناول هذه الدراسة دور هذه الفئات ، كجماعات ضغط ، فى خلق نوع من التعليم المميز وتأثير ذلك على اتجاه فئات أخرى فى المجتمع ، فى مسايرة هذا النوع من التميز مما ساعد على تثبيت وانتشار هذا النوع من التعليم ، بل تطويره إلى أنواع أخرى مثل شهادة GCE ،التى تم الغاؤها وتم استبدالها بشهادة G C S E والدبلوم الأمريكى والشهادات الأجنبية مثل شهادة المجر ، تركيا ، قبرص ، روسيا . وأخيرا نجحت هذه الجماعات فى انشاء الجامعة الخاصة وادخال الجامعات الأجنبية فى مصر .

---

[١] – السيد الحسينى وآخرون ، التدرج الاجتماعى والمسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة (١٩٨٢) ، ص٣٤٨

[٢] – لويس . لوغران ، السياسات التربوية – ترجمة تمام الساحلى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٩٠ ص١٠٥

[٣] – مصطفى متولى ، القوى المؤثرة فى النظم التعليمية ، دار المطبوعات الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٦٥

والقضية هنا تتمثل فى مدى تحقيق التعليم الخاص قبل الجامعى ، والتعليم العالى والجامعى الخاص للأهداف المرجوة منه والى أى مدى يؤدى التعليم العالى الخاص بالتحديد إلى تخريج كوادر على مستوى علمى وعملى رفيع؟ وهل يدرك رجال الأعمال الفلسفة الحقيقية من النشاط التعليمى الخاص ؟ ويدركون أن عوائده محدودة ؟ وهل يناسب ذلك ما يعرف عن تطلعات رجال الأعمال التى تتمثل فى تحقيق أقصى أرباح ممكنة فى أقل فترة ممكنة ؟!

وهنا يبرز السؤال الرئيسى للبحث وهو إلى أى مدى أثرت جماعات الضغط منذ السبعينيات على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ؟

وتتطلب الاجابة على التساؤل الاجابة على الأسئلة التالية : ـ

أ - ما التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى وأدت إلى ظهور جماعات الضغط منذ السبعينيات ؟

ب - ما توجهات جماعات الضغط فى المجتمع المصرى ؟

ج - ما الأساليب التى تلجأ اليها جماعات الضغط للتأثير على اتخاذ القرار فى مجال التعليم والأشكال التى أوجدتها فى نظام التعليم المصرى ؟

د - ما أثر هذه الأشكال على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر حاليا ؟

أهمية الدراسة

تسعى الدراسة للبحث عن جذور بعض المشاكل التى تواجه العملية التعليمية فى مصر الآن ، و المتمثلة فى تلك المحاولات الكثيرة لاختراق نظام التعليم العام فى مصر سواء كان ذلك عن طريق الشهادات الأجنبية ، والجامعات الأجنبية والتى صدر بصددها قوانين فى محاولة للقضاء على بعض هذه المظاهر ، الا أن هناك دائما بدائل تتخذها جماعات الضغط لاختراق النظام التعليمى ، فلقد قابلت هذه الجماعات الغاء شهادة GCE ،بارسال أبنائهم إلى الخارج للحصول على الثانوية العامة بنفس الطريقة مثل شهادات المجر ، وتركيا ، وقبرص ...الخ ، عندما صدرت قوانين لتحجيم هذه الظاهرة ، تم افتتاح مدارس فى مصر خصيصا لمنح بعض الشهادات الأجنبية (الدبلوم الأمريكى) . وتبع الغاء التحويل من الجامعات الأجنبية انشاء جامعات خاصة للقادرين ماديا ، حتى يظل الوضع القائم رغم كل محاولات وزراء التعليم السيطرة عليه ، وبنظرة سريعة إلى صفحات الجرائد يتضح الصراع القائم بين هذه الجماعات لزيادة أرباحها، أو لتوفير فرص متميزة لأبنائهم، وبين وزراء التربية والتعليم والتى سوف تتعرض لها الدراسة بالتفصيل .

أهداف الدراسة

فى اطار مشكلة البحث تسعى الدراسة إلى :-

١-التعرف على العوامل الاقتصادية والسياسية التى ساهمت فى التغيرات الاجتماعية وظهور جماعات الضغط منذ منتصف السبعينيات .

٢-أساليب الضغط والوسائل التى تستخدمها جماعات الضغط لتحقيق اهدافها .

٣-التغيرات التى طرأت على التعليم فى مصر منذ منتصف السبعينات حتى الآن بما يتلائم مع متطلبات هذه الجماعات .

٤-المحاولات المختلفة لاختراق نظام التعليم العام فى مصر من خلال الأشكال التى أوجدتها جماعات الضغط .
٥-أثر هذه التغيرات على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر .

منهج الدراسة :-

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى الذى يساعد على تحديد طبيعة الظروف والممارسات والاتجاهات السائدة ، أى البحث عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء كما انه يصور بدقة الوضع الراهن .[١]

ويساعد اتباع هذا المنهج فى تحديد الاتجاهات السائدة ،وبعض الممارسات فى نظام التعليم المصرى الحالى، حيث يصور بدقة الوضع الراهن الذى أدى إلى الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية . كما تستخدم الدراسة الاتجاه النقدى الذى يستطيع الباحث من خلالة تناول مجموعة من قضايا تشكل اطارا نظريا لنقد النظام الاجتماعى القائم أو الكشف عن تناقضاته .[٢] ولا يكتفى الاتجاه النقدى بوصف الظاهرة بل انه يتعمق ليصل إلى الجذور والبذور التى كونتها فى تربة مجتمع معين وظروف وقوى اقتصادية وسياسية معينة .[٣]

ويتفق هذا الاتجاه مع طبيعة الدراسة التى لا تكتفى بوصف بعض المظاهر التى أدت إلى عدم وجود تكافؤ فرص تعليمية فى التعليم المصرى بل تحاول البحث عن الأسباب والعوامل التى أدت إلى ظهور هذه الأشكال فى الواقع التعليمى بهدف اظهار التناقض بين الأهداف المعلنة والواقع الحقيقى وليس هذا بهدف اظهار تلك التناقضات بحسب بل تهدف إلى اقامة شكل للحياة يقوم على المساواة وعدم القهر وهو أهم ما يهدف اليه اتجاه النقد الاجتماعى .[٤]

أدوات الدراسة

نظرا لندرة البيانات التى تصور دور القوى الاجتماعية المؤثرة فى التعليم فى مرحلة محل الدراسة الأمر الذى اضطرت معه الدراسة إلى استقراء أكبر قدر من المعطيات الخاصة بالمرحلة ومحاولة وضع دلالة لتأثير القوى الضاغطة وقد فرض ذلك نوعية المصادر التى تم الحصول منها على مختلف البيانات حيث تضمنت ما يلى: ـ

- المقابلات : مع وضع كشف فى الملحق بهذه المقابلات علما بأن طبيعة المشكلة فرضت على الباحثة الحيطة عند ذكر أسماء الذين تمت مقابلتهم .
- استخدام الصحافة ونشرات المدارس والمجلات نظرا لطبيعة المشكلة .

---

[١] فان دالين ، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، ترجمة محمد نبيل نوفل ، ط٣ مكتبة الانجلو ، القاهرة ١٩٨٥ ،ص٢٩٢

[٢] – على ليلة ، موقع مدرسة فرانكفورت على خريطة النقد الاجتماعى –قضايا فكرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة الكتاب التاسع عشر ، ص ١٥٩

[٣] – حامد عمار ، من همومنا التربوية والثقافية ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص٥٠

[٤] – بوتومور ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى – ترجمة محمد الجوهرى – السيد الحسينى وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ١٩٨١ ، ص١٢٢

حدود الدراسة

١-الحدود الزمنية : ــ

تقتصر الدراسة على أثر هذه الجماعات منذ منتصف السبعينات لارتباط هذه الفترة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية ، تبعتها تغيرات اجتماعية وظهور جماعات جديدة ، اذ أن من المعروف انه قد حدث تطور فى الفكر السياسى المصرى أدى إلى انتقال من مجتمع اشتراكى محكوم اقتصاديا بالقطاع العام الذى ينتمى إلى الدولة إلى مجتمع رأسمالى يعتمد على آليات السوق الحر والقطاع الخاص . وقد كانت بداية هذا التطور فى منتصف السبعينيات حينما دعا الرئيس الراحل أنور السادات إلى الانفتاح الاقتصادى ثم تطور فى عهد الرئيس حسنى مبارك . وفى ضوء هذه التطورات التى سمحت بهذه التغيرات كان من المنطقى أن تنشأ جماعات مصالح جديدة تغاير كما وكيفا جماعات المصالح التى كانت سائدة قبل هذه الفترة .

٢-الحدود التعليمية : ــ

تتناول الدراسة النظام التعليمى الرسمى فى مراحله المختلفة ولا تتعرض لأى شكل من أشكال التعليم غير النظامى أو تعليم الكبار مما قد يخضع لجماعات المصالح مثل التدريب المهنى فى المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص كما تستبعد مرحلة التعليم قبل المدرسى أو ما يسمى برياض الأطفال .

٣-نوعية الجماعات :ــ

تتعدد جماعات الضغط فى المجتمع المصرى وتختلف باختلاف مطالبها، وتقتصر الدراسة على تلك الجماعات التى ساهمت فى احداث بعض التغيرات فى نظام التعليم المصرى سواء كان ذلك من قبل المستثمرين (رجال الأعمال) أو من قبل أولياء الأمور الذين يملكون النفوذ والسلطة . وتستبعد الدراسة أى جماعات تقوم على الدين اذ ان هذه الجماعات تعتبر من الجماعات غير المشروعة لحرص المجتمع المصرى على عدم السماح لأى جماعة من النيل من النسيج الوطنى المصرى الذى لا يفرق بين المواطنين من حيث دينهم .

مصطلحات الدراسة

١- جماعات الضغط Pressure Groups

ظل تعريف مصطلح جماعات الضغط يعانى من النقص فى الضبط المنهجى حتى وقت قريب ، فيلاحظ أن هناك كثيرا من التعريفات تستخدم مصطلح جماعات المصالح Interest Groupبنفس مصطلح جماعات الضغط Pressure Group بمعنى أن هناك خلطا بين المفهومين .

وتشير دائرة المعارف البريطانية ، إلى أن جماعات المصالح هى مجموعة من الأفراد تتشارك فى اطار معين للدفاع عن مصالحهم وأهدافهم . وعندما تلجأ جماعات المصالح إلى التأثير على الحكومة تتحول إلى جماعات ضغط .[١]

١- The new Encyclopaedia Britannica , Jacobe . Safra Chirman of the Boord contantines Yannias , Chif Executive officer 1998 , V6 , p34

ويعرف قاموس وبستر جماعات المصالح – بأنها جماعة من الأفراد تمتلك مصلحة أو اهتمام أو رغبة خاصة بها ، ومشتركة مع أعضائها بحيث تعود تلك المصلحة أو ذلك الاهتمام إلى عمل موحد ، أما جماعات الضغط ، فهى أى جماعة خاصة تحاول التأثير على الجهاز التشريعى أو الرأى العام من خلال وسائل الاعلام أو أساليب الضغط المختلفة .[١]

وهناك تعريفات تشير إلى جماعات المصالح باسم جماعات الضغط ، فيشير القاموس السياسى الأمريكى إلى " جماعات المصالح (جماعات الضغط) أنها جماعة منظمة مصلحية يشترك أفرادها فى رؤى وأهداف مشتركة يضعون برنامجا للتأثير وممارسة الضغوط على أعضاء الحكومة الرسمية بما يكفل تجديد شكل السياسات العامة التى تتخذها الحكومة على نحو يتوائم مع مصالح تلك الجماعة " .[٢]

وتعرف الموسوعة السياسية " الجماعات الضاغطة (جماعات المصالح) على انها منظمات تضم مجموعات من الناس ذات مصالح مشتركة ، مارست نشاطا سياسيا أو نقابيا طبقيا أو اجتماعيا ، بقصد التأثير المباشر ، وغير المباشر ، فى تصرفات الحكومة أو مواقفها أو مواقف الهيئات التشريعية وعملها لصالح هذه معين تحقق أغراض الجماعة الضاغطة ".[٣]

وفى تعريف أخر لجماعات المصالح بأنها اتحادات أو منظمات أو هيئات أو روابط تتكون للدفاع عن مصلحة حزبية داخل النظام السياسى بحيث تكون هذه الجماعات فى غالبيتها تطوعية منهم ، وأحد جوانب النشاط المهنى .[٤]

ويلاحظ أن التعريفات السابقة لا تفصل بين جماعات المصالح ، وبين جماعات الضغط ، ويقتصر التعريف على أحد المصطلحين ، جماعات المصالح أو جماعات الضغط . وترى الدراسة أن التعريفات الأكثر دقة هى التى تشير إلى الاختلاف بين مفهوم جماعات المصالح ، ومفهوم جماعات الضغط .

فجماعات المصالح هى جماعات اختيارية تتكون من الأفراد الذين يتكتلون للدفاع عن مصالحهم ، أما جماعات الضغط هى اتحاد أشخاص مرتبطين بأهداف واتجاهات مشتركة يحاولوا أن يحصلوا على قرارات لصالح قيمهم المفضلة بكافة الوسائل التى تحت تصرفهم وخاصة الاستفادة من امكانية التأثير على الجهاز الحكومى .[٥]

ويرى جان مينو ان جماعات المصالح لا تتحول لجماعات ضغط ، الا فى اللحظة التى يستخدم فيها المسئولون فى الجماعة قدراتهم ، للتأثير على الجهاز الحكومى فى سبيل

---

١ – New Wepster Dicionary of English language , Delux Encyclopedic , Edition 1 , Delair Publishing Company Inc ,1982, pp 154,502

٢ – The American political Dictionary , Halt Rinepert and Winston , New York, 1964 , p110

٣ – عبد الوهاب الكيالى محررا ، الموسوعة السياسية ، جـ٣ ، المؤسسة العربية للدراسات ، د . ت ، ص٧٢

٤ – Dicionary of Modern Politics , Europa Publications limited , London 1985 , 159

٥ – أحمد ذكى بدوى ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ١٩٨٢ ، ص٢٢٣

تحقيق مطالبها ، وبذلك فان فئة جماعات الضغط تضم قطاعا من نشاط جماعات المصالح .[١]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن " جماعات الضغط هى جماعات مصالح فى الأساس ولكن ليس بالضرورة ان تكون كل جماعة مصالح جماعة ضغط ".[٢]
وربما تتحول جماعات المصالح إلى جماعات ضغط بعض الأحيان ، لكنها لا يكون هدفها الرئيسى طوال الوقت الضغط على الحكومة .[٣]

ومن هذا المنطلق ترى الدراسة أن جماعات الضغط هى مجموعة من الأفراد يتشاركون فى وجهات النظر ، والآراء ولهم هدف معين ، ويعملون على التأثير فى النظام السياسى لتحقيق مصالح ، وأهداف المجموعة بشكل مباشر ، أو غير مباشر وان كل جماعات الضغط هى جماعات مصالح فى الأساس .
وسوف تلجأ الدراسة ــ فى بعض الأحيان ــ إلى استخدام جماعات المصالح عندما تكون هناك الحاجة إلى وصف عام يشمل جماعات المصالح وجماعات الضغط باعتبار أن جماعات الضغط هى فى الأساس أحد فروع جماعات مصالح.

تصنيف جماعات الضغط

يختلف تصنيف جماعات المصالح من دولة إلى أخرى، حيث يعكس بدقة تصنيف الجماعات البنيات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات الأيدلوجية فى البلد المعنى.[٤]

ويرى "Roy" أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من جماعات المصالح
أ- جماعات المصالح المادية : وهى التى تهتم فى المقام الأول بتنمية الفوائد المادية والحفاظ عليها .
ب- جماعات المصالح الروحية : وهى منظمات دينية أو تعليمية أو انسانية,هى لاتستهدف أى فائدة مادية فى الأساس .
ج-جماعات المصالح ذات الهدف : وهى جماعات تقوم بحماية المصالح المشتركة بين الأفراد وهى تتميز بالاستمرارية ، ولها تنظيم ثابت وأهداف محددة .[٥]

بينما يقسم بطرس غالى جماعات الضغط إلى :
أ- جماعات ضغط شبة سياسية : وهى جماعات ليس لها مصلحة سياسية معينة.
ب- جماعات ضغط انسانية : وهى لا تمارس نشاطا سياسيا الا فى القليل النادر.
جـ- جماعات ضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة .[١]

---

١ - مينو جان ، الجماعات الضاغطة - ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويدات ، مكتبة الفكر الجماعى ، بيروت ١٩٧١ ، ص١٠

٢ - مصطفى كمال السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ــ دراسة لجماعات المصالح فى مصر (١٩٥٢ ــ ١٩٨١) ، دار المستقبل العربى ، ١٩٥٣ ، ص٢٧

٣ - The new Encyclopaedia Britannica (op.cit) , V.25 , P 986

٤ - مينو جان ، الجماعات الضاغطة (مرجع سابق) ، ، ص١٢

٥ - Roy .C Macrilis , Modern political regmes , University liltle , Brown and Cmpany , Boston , 1986 , P 101

بينما يقسم " كاستيل " جماعات الضغط إلى فئتين فقط :
أ- جماعات المصالح التى تتكون لدفاع عن أهداف مشتركة وتتميز بالثبات والاستمرار.
ب- جماعات الاتجاه وتتكون من أجل الدفاع عن موضوع معين ولا يشترط بها وحدة الهدف . وهى لا تتميز بالاستمرارية بل تتكون نتيجة لظهور موضوع محدد يربط بين أفراد الجماعة وتنتهى بانتهائه .[٢]

بينما يقسم جابريل ألموند جماعات المصالح إلى
أ-جماعات المصالح غير النظامية Anomic Interest Groups .
ب-جماعات المصالح الاختيارية Associational interest Groups .
ج-جماعات المصالح غير الاختيارية Nonassociational interest Groups .
ء- جماعات المصالح المؤسسية Institutional interest Groups .[٣]

٢- تكافؤ الفرص التعليمية Equality of Educational opportunity

لقد ظهر مبدأ تكافؤ الفرص من بداية القرن العشرين وارتبط بمفهوم "المساواة فى المعاملة والمساواة فى توفير الاحتياجات الأساسية والظروف المعيشية المناسبة " .[٤]

ولتحقيق هذا المبدأ أعتبر النظام التعليمى بالنسبة لكثير من الناس الوسيلة الملائمة ونقضى . المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر فى عام ١٩٤٨ بحق كل انسان فى التعليم وأن :
- لكل شخص الحق فى التعليم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وأن يكون التعليم الأولى الزاميا .
- ينبغى أن يعمم التعليم الفنى والمهنى وان ييسر القبول بالتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع على أساس الاستحقاق ." [٥]

وتحرص منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) على تنمية واحترام مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، فلقد انعقد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو فى باريس فى ديسمبر ١٩٦٠ تقديرا منه لأهمية تكافؤ الفرص التعليمية على أساس أن التمييز فى التعليم هو انتهاك للحقوق المنصوص عليها فى " اعلان حقوق الانسان" .
وقد وافق المؤتمر على توصية واتفاقية دولية تهدفان إلى تكافؤ الفرص فى التعليم للجميع على السواء ، ويشمل اصطلاح التمييز هو " أى امتياز أو حرمان أو تقييد أو ايثار يقوم على أساس العنصر واللون أو الجنس أو اللغة والدين أو الرأى السياسى

---

[١] - بطرس غالى - محمد خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٧ ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٢٨٣, ٢٨٤

[٢] - Castles.G.Francis , Pressure Groups and political culture , Koutledge and Kegan Poul , London , P200

[٣] - جابريل ألموند - نينجهام باول ، السياسة المقارنة - ترجمة أحمد عنانى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة

[٤] - Davidal .Sills . Editor , International Encyclopidiia of the social scieces , V5 , The Macmillan company & the free press , New York , pp 104 , 105

[٥] - الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الأمم المتحدة مكتب الاعلان العام ، أكتوبر ١٩٧١ النسخة العربية ـــ ص٧

أو الحالة الاقتصادية ، ويكون من هدفه أو نتائجه الغاء المساواة فى المعاملة فى شئون التعليم أو الانتقاص منها وبخاصة فى النواحى التالية :-

أ – بان يحرم أى شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بالتعليم فى اى مرحلة من مراحله أو أى نوع من أنواعه .

ب–أن يقصر أى شخص أو جماعة من الأشخاص على تعليم فى مستوى منخفض ". [١]

وبذلك يعتبر تكافؤ الفرص التعليمية من الأسس التى يجب توافرها لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الحياة . [٢]

ويشير ادجار فور إلى" أن تكافؤ الفرص لا يعنى المساواة بالنسبة للجميع بتقديم نفس النوعية ، وانما يعنى التأكد من حصول كل فرد للنوع الذى يناسبه من التعليم من خلال طرق مناسبة لتكوين الشخص ".[٣]

ويعنى ذلك أن يجد كل شخص مكانا فى لون التعليم الذى يناسبه، ويعنى بحاجاته وذلك من خلال فرص تعليمية متكافئة لتنمية قدرات واستعدادات كل فرد إلى أقصى حد تؤهله له استعداداته وقدراته، وذلك دون تفريق بين فرد وآخر على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى .[٤]

وهذا يوضح ضرورة تحييد العامل المادى لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية . وفى ذلك يشير تقرير البنك الدولى إلى " أن الفرص التعليمية يجب أن تتسع فى النظام التربوى من أجل هذه الجماعات التى فاتها الاستفادة والذين أحبطوا من أن يدخلوا فى المجرى الرئيسى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم ، ولذلك لا بد أن نضمن أن يكون الالتحاق بالتعليم أكثر عدلا بالنسبة للفقراء .[٥]

وهذا يعنى أن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، يجب أن يتضمن جعل جميع أبناء الأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض ، وأبناء المناطق الريفية النائية على فرص متكافئة ، مع غيرهم من أبناء المجتمع فى الالتحاق بالتعليم والاستمرار به ، وهذه مسئولية الحكومات حيث يجب على السياسة الاجتماعية ، ان تصحح هذا التفاوت فى الظروف الاجتماعية للأفراد من خلال التربية " .[٦]

ولقد تطور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى الآونة الأخيرة ، فلم يعد يقتصر على فرص الالتحاق ، أو تكافؤ فى التحصيل والانجاز والاستمرارية ، وانما أصبح

---

١ – الأمم المتحدة ، المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم باريس ديسمبر ١٩٦٠ ، مكتب الاعلان العام ، مكتب اليونسكو ، القاهرة

٢ – David . Sills . Editor , international Encyclopidia (op.cit) , p 105

٣ – Edgar Faure and othres, Learning to be , Unescoparis 1972 , p75

٤ – محمد لبيب النجيحى ، التربية أصولها الثقافية والاجتماعية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ٣٧٧ : ٣٨١

٥ – World Bank , Educational ,sector working paper . December 1974 , p11

٦ – Edgar Faure , Learn to be (op.cit) , p73

يمتد إلى الفرص المتساوية ، التى يجب أن يوفرها التعليم فى الحصول على العمل المناسب حيث يرى Lauglo " أن العدل فى تكافؤ الفرص التعليمية ، هى فكرة ضيقة جدا فى مجال النقاش العالمى فى تناول موضوع التعليم ، وعدم المساواة فى المجتمع ، والنظرة الأوسع لدور المدارس ، يجب أن يتضمن تحليل عن مدى البعد السياسى والفكرى ، الذى يقوى شريعة العلاقات المتوازنة بين طبقات المجتمع فى ضوء القوة والموارد الاقتصادية".[١]

فلقد ثبت أن أبناء الأغنياء وأبناء الفقراء ، الذين يحصلون على نفس المؤهل لا يحصلون على نفس فرص العمل الجيد .[٢]

ولذلك يرى البعض أن تكافؤ الفرص التعليمية ، يجب أن يمتد إلى ما بعد مرحلة التخرج من خلال توفير فرص عمل متكافئة لمستويات التعليم الواحدة . ويعتبر هذا المستوى من أعلى مستويات تكافؤ الفرص ، فحين يحصل كل فرد فى المجتمع على فرص متكافئة مثل الآخرين فى الحصول على الوظيفة أو العمل الذى يتناسب مع مؤهله الدراسى ومجال تخصصه ، يصل هنا مبدأ تكافؤ الفرص إلى قمته.وهو ما يصعب تحقيقه حتى الآن .

معيار تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

يمكن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق معيارين :

١- المساواة طبقا لمعيار الجدارة . ٢- المساواة طبقا لمعيار الحاجة .

١ - المساواة طبقا لمعيار الجدارة

والجدارة هنا تعنى " جميع أنماط وأشكال الأداء الفنى للفرد والذى يمكن تحديده ويشمل الذكاء ــ العمل ــ الجهد ــ المهارة .[٣]

وتدعو فكرة الجدارة والكفاءة ، إلى أن يعامل كل فرد فى المجتمع ، أو المدرسة بالتساوى مع الآخرين ، وذلك بتوفير نفس المستويات الدراسية ، والكتب المقررة والتكلفة المتساوية ، لجميع الأطفال دون تفرقة ، او اعتبار للجنس أو اللون ، واذا تحقق ذلك فان النجاح سيكون لمن هم أكثر قدرة وكفاءة ، وهذا يعنى أن من " يمثل المكانة الاجتماعية العليا ، هم صفوة عقلية أو عملية ، وبهذا ترجع الفروق بين الأفراد فى مقدار الدخل ، والثروة ، والقوى ، إلى اختلافات بين الأفراد فى مقدرتهم وامكانياتهم الشخصية ، وذلك لأن المجتمع من حيث المبدأ يعطى كل فرد فرص متساوية مع الآخرين ليصبح ذا نفوذ أو ناجحا .[٤]

---

١ - Jon . Laouglo – Kevin Lillis , Vocationalizing educaton , Pergamon press, Oxford, London , 1980 , p16

٢ - J.Simon (Editor) , The Education Dilmma , Can E d ucation Solve the Problem Of Unemploymentin ,oxford pergman press ,1980, p154

٣ - حسن سلامة الفقى ، تكافؤ الفرص ومجمع الجدارة ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٠٢

٤ - Husen Torssten, The school in question , oxford, duiver , Sity press , 1979 , pp74, 75

ويلاحظ ان هذا الاتجاه يتجاهل العوامل البيئية ، والظروف الاقتصادية ، والاجتماعية إلى تؤثر على فرصة الحصول على التعليم والاستمرار فيه .

٢- المساواة طبقا لمعيار الحاجة

ويشير هذا المعيار إلى توزيع الخدمات التعليمية ومصادرها بحيث يتم طبقا للحاجات التعليمية للأفراد ، بمعنى من يحتاج أكثر يحصل على خدمات أكثر .[١]

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ، انه اذا كانت الفروق الفردية فى الذكاء مهمة ، فان قدر كبير من هذه الفروق يحدث فى مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة ، فالأسرة مازالت تلعب دورا هاما فى هذه الفروق ، ومن ثم فانه يجب أن يتبنى المجتمع وسائل وبرامج تعليمية خاصة ، لكى تعوض ضعف كفاءة البيئة التى ينمو فيها هؤلاء الأطفال أو تعوض ما يحتاج اليه الطفل فى المنزل .[٢] وهذا يعنى تقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية والصحية والمادية لبعض الطلاب ، ذات المستوى الاقتصادى المنخفض وذلك لتحييد العامل المادى ، مما يجعل التسابق بين الطلاب على أساس الجدارة المعتمدة على القدرات الذهنية فقط .[٣]

ويرى معظم الباحثين ان هذا هو المفهوم العلمى ، والموضوعى ، لتكافؤ الفرص التعليمية ، بحيث يؤدى هذا المعيار إلى ان يسبق تكافؤ الفرص التعليمية تكافؤ او تقارب على الأقل فى الفرص الاقتصادية ، والاجتماعية ، التى قد تؤثر فى فرص التحاق الأطفال أو فى الاستمرار والنجاح فى المدرسة ، بالرغم من ارتفاع مستوى الذكاء ، وان كانت هناك كثير من الدول تجد صعوبة فى التحقيق الكامل فى مبدأ تكافؤ الفرص من منطلق هذا المعيار .

الدراسات السابقة :-

أولاً : دراسات سياسية عن جماعات الضغط

أ- الدراسات الأجنبية

يعتبر مصطلح جماعات الضغط من المصطلحات الحديثة نسبيا ، ويرتبط هذا المصطلح بمفهوم جماعات المصالح ، ولقد ظهر مفهوم جماعات المصالح منذ بدايات هذا القرن عندما اصدر الامريكى " ارثر بنتلى " كتابه عملية حكومية ١٩٠٨ The Process of Government – A study of Social pressure - فلقد اطلق بنتلى على ظاهرة ممارسة الضغوط على الدولة من قبل الجماعات المختلفة مسمى جماعات المصالح ، وتعتبر دراسة " ديفيد ترومان " استكمالا لدراسة " بنتلى " David Truman (The Government process)1951 ,حيث قدم تعريفا لمفهوم جماعات المصالح

---

[١] - على السيد الشخيبى ، تكافؤ الفرص التعليمة والسياسة التعليمية فى مصر ، المؤتمر الدولى الثانى عشر للاحصاء والحاسبات العلمية والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص٣٧٥

[٢] - Husen Turstem Social background and education al career , Oled,cer , Paris1972 , p 38

[٣] -سليمان نسيم – عوض توفيق وآخرون ، تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٩٥

يعتبر أساسا للتعريفات التى أعطيت بعد ذلك ، كما انه اسهم بتقديم تصنيف لجماعات المصالح حيث قسمها إلى جماعات منظمة وأخرى غير منظمة .

ومنذ ذلك التاريخ تعددت الدراسات حول مصطلح المصالح من أهمها دراسة الموند Gabriel A. Almond – & James . Scoleman (the Political of the developing Areas) 1960 واستعرضت الدراسة مفهوم جماعات المصالح وتصنيفها كما تناولت الدراسة تأثير جماعات المصالح على السياسات العامة فى حكومات أمريكا اللاتينية وأسيا وأفريقيا .

وفى دراسة " فاينر " S.E.Finer (Interesr groups and political process in Great Britain) 1985 استخدم مفهوم اللوبى كمفهوم أشمل يضم كافة جماعات المصالح وتستعرض الدراسة ظهور التنظيمات وأنواعها كجماعات مصالح فى بريطانيا .[١]

وتعتبر دراسة " جان مينو " Jean.Meynoud (les groupes de pression en France) 1968 من الدراسات الهامة التى أسهمت فى التفرقة بين مفهوم جماعات المصالح والمفاهيم المشتقة حيث ميز بين مصطلح جماعات الضغط وجماعات المصالح . وقد قام مينو بتقسيم جماعات الضغط إلى :

- منظمات مهنية : وهى تضم النقابات العمالية والمهنية بالدولة .
- التجمعات ذات النزعة الأيدلوجية : وهى جماعات تتكون للدفاع عن قضية ما.

كما تناولت الدراسة عناصر القوة للجماعات الضاغطة والعلاقات التى تربط بين جماعات الضغط المختلفة وطرائق النشاط التى تتبعها جماعات الضغط سواء على المستوى السياسى أو التأثير على الرأى العام أو من خلال الضغط بوسائل مختلفة.[٢]

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فى تحديد مفهوم جماعات الضغط وجماعات المصالح وتصنيف هذه الجماعات فى المجتمعات الغربية مما سهل على الباحثة تطبيق هذه التصنيفات على المجتمع المصرى .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى انها دراسة على المجتمع المصرى .

– أما بالنسبة للدراسات الغربية التى قامت بتحليل جماعات المصالح فى مصر فهى متعددة ومن أهم هذه الدراسات Donald Raid .[٣]

وقد ركزت هذه الدراسة على دور النقابات المهنية فى مصر كأحد جماعات المصالح المنظمة ، خاصة نقابة المحامين ، و أشارت الدراسة إلى وجود قصور فى النقابات المهنية كجماعات مصالح ، حيث تسود العلاقات غير الرسمية بين جماعات المصالح والسلطة السياسية مع ابراز محدودية فاعلية هذه الجماعات على وجه العموم فى اطار محاولتها على صنع السياسات فى الدولة . وتختلف الدراسة الحالية عن

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول دراسات جماعات المصالح انظر

New Encyclopidia Britain 1998 (op.cit) ,V25, pp986 , 988

٢ – جان مينو ، الجماعات الضاغطة (مرجع سابق)

٣ – Donald Raid , The Rise of professions and professional organizaition in Modern Egypt , Comparative studies in society and history , v16 , 1974

الدراسة السابقة فى أن الدراسة السابقة تقتصر فقط على النقابات المهنية (نقابة المحامين) بينما تشمل الدراسة الحالية النقابات المهنية والعمالية والجماعات غير المنظمة .

ومن الدراسات الهامة التى تناولت تحليل جماعات المصالح فى مصر دراسة Spring Borg robert .[١]

حيث يرى أن الهياكل الرسمية، لا تعكس فى أحيان كثيرة القوى الاجتماعية الفعالة فى المجتمع، وذلك أن الحياة السياسية فى مصر، تثبت أن الجماعات المنظمة ليست لازمة بالضرورة فى العملية السياسية بل ان الروابط الملزمة للمصريين فى المقام الأول هى روابط المحسوبية ، والعائلية ، والشلل ، والذى اعتبرها أهم ما يميز جماعات المصالح فى مصر ، وتتميز بفاعلية بالنسبة للسياسات العامة فى الدولة . ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى التعرف على الجماعات غير المنظمة فى المجتمع المصرى . وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى انها اعتبرت هذه الجماعات شكلا من أشكال جماعات الضغط فى مصر .

وبالرغم من تعدد الدراسات الغربية حول جماعات المصالح فى مصر وبالرغم من أهمية هذه الجماعات وتأثيرها على السياسات العامة " فحتى بداية الثمانينات لم توجد دراسة علمية واحدة حول هذا الموضوع باللغة العربية باستثناء دراسة مصطفى كمال السيد " .[٢]

دراسات عربية :

١- دراسة مصطفى كمال السيد [٣]

فقد أوضحت الدراسة فى البداية مفهوم جماعات المصالح ومصطلح جماعات الضغط وقامت الدراسة بتقسيم جماعات المصالح إلى جماعات منظمة وجماعات غير منظمة ، تشمل الجماعات المنظمة النقابات المهنية والعمالية والغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال (والتى كانت فى طور التكوين) ومدى تأثير هذه الجماعات على السياسات العامة فى الدولة من الفترة الزمنية ١٩٥٢ - ١٩٨١.

كما استعرضت الدراسة دور الجماعات غير المنظمة خاصة الجماعات الدينية، وخلصت الدراسة إلى أن المجتمع المصرى منذ السبعينات شهد نشاطا كبيرا لكثير من جماعات المصالح خاصة الغرفة التجارية ونقابة الصحفيين والمحاميين ،أما النقابات العمالية فقد أظهرت مساندة للنظام السياسى وعبرت عن مطالب فئوية محدودة بينما نشطت الغرفة التجارية خلال فترة السبعينات ووضح ذلك من خلال تأثيرها على بعض القرارات الاقتصادية .

---

١ - George lanczowsk (Editor) , plotical Elite in the middle east , Spring Borg robert , Patterns of Association in the egyptian political elite ,American Enterprise Institute for public policy research , Washington

٢ - أحمد فارس ، جماعات المصالح فى مصر – رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٤, ص٩

٣ - مصطفى كمال السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر (مرجع سابق)

كما تناولت الدراسة نشاط الجماعات غير المنظمة والتى كانت فى صدام دائم مع السلطة ، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة تحديد جماعات المصالح فى مصر وعلاقة كل منها بالسلطة السياسية طوال فترة السبعينات كما استفادت الدراسة بتقسيم جماعات المصالح فى مصر إلى جماعات منظمة وغير منظمة ، وتختلف الدراسة الحالية على الدراسة السابقة فى تحديد دور هذه الجماعات على التعليم فى مصر منذ السبعينات حتى التسعينات .

٢- دراسة احمد فارس [١]

تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين جماعات المصالح المتمثلة فى النقابات المهنية (المحامين - المهندسين - الصحفيين) والسلطة السياسية ، وركزت الدراسة على تحديد الأدوار التى لعبتها هذه النقابات تجاه السلطة السياسية فى الفترة ١٩٥١- ١٩٨١ وخلصت الدراسة إلى أن جماعات المصالح فى مصر تلعب دورا هاما فى النظام السياسى وان نقابة المحاميين هى أول النقابات من حيث القيام بدور المعارضة السياسية يليها نقابة الصحفيين ثم المهندسين .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى . وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى توضيح الدور الذى لعبته النقابات المهنية كجماعات مصالح طوال فترة السبعينات بالنسبة للسلطة السياسية ، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى أن الدراسة السابقة ركزت على النقابات المهنية ولم تتعرض إلى الجماعات غير المنظمة بينما تستعرض الدراسة الحالية جماعات المصالح المنظمة وغير المنظمة وتأثيرها على التعليم .

ولقد تعددت الدراسات عن جماعات المصالح فى مصر طوال فترة الثمانينات والتسعينات مما سبق عرضه يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة دراسات سياسية فى المقام الأول ويلاحظ أن معظم هذه الدراسات لم تتناول جماعات الضغط بشكل محدد وانما اكتفت بالاشارة الضمنية من خلال دراستها لجماعات المصالح فى مصر .

ثانيا : دراسات فى مجال التعليم

وبالنسبة للدراسات التى تربط بين جماعات المصالح والتعليم فى مصر فهى محدودة نسبيا ومن أهم هذه الدراسات دراستا أمانى قنديل التاليتان :

١- أمانى قنديل جماعات المصالح والسياسات العامة [٢]

تناولت الدراسة الدور الذى لعبته نقابة المعلمين كأحد جماعات المصالح بالنسبة للسلطة السياسية . وأشارت الدراسة إلى ان نقابة المعلمين لم تلعب دورا أساسيا تجاه السياسات العامة رغم طبيعة الجماعة وحجمها (نصف مليون معلم) ويرجع ذلك إلى نقص استقلالية النقابة واعتمادها على السلطة السياسية ، طبيعة مهنة المعلمين وأثر ذلك على

---

[١] احمد فارس ،جماعات المصالح فى مصر - رسالة دكتوراة غير منشورة (مرجع السابق)

[٢] - على الدين هلال (محرر) ، النظام السياسى المصرى بين التغير والاستمرار / أمانى قنديل ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٨

توجهات الجماعة وتحديد نظرتهم للسلطة ، كبر حجم الجماعة مما أدى إلى عدم التجانس بين الأعضاء .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى توضيح نموذج من النقابات المهنية وعلاقتها بالسلطة لتحديد أسباب ضعف فاعلية الجماعة . وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى تناولها للنقابات المهنية من حيث أثرها على التعليم.

٢- دراسة أمانى قنديل ، القطاع الخاص والسياسيات التعليمية .[١]

تناولت الدراسة دور القطاع الخاص فى السياسات التعليمية فى مصر مع التركيز على بعض الايجابيات والسلبيات حيث تشير الدراسة إلى تغير طبيعة العلاقة بين التعليم الخاص والدولة خلال فترة السبعينيات والثمانينات حيث اتسمت هذه العلاقة بسمة الصراع ، فالدولة تسعى إلى تأكيد سيادتها على النظام التعليمى ككل ، والمدارس الخاصة تسعى لتأكيد استقلالها وتميل إلى تعظيم هامش أرباحها.

ويرفض هذا الاتجاة معظم المنتفعين فى الخدمة التعليمية ويلجئون للدولة وهكذا تتسع حلقة الصراع . والقضية الثانية التى أشارت اليها الدراسة والتى تثيرها مناقشة القطاع الخاص فى السياسة التعليمية هى التباين فى كفاءة الأداء داخل نفس القطاع ، حيث توضح الدراسة أن الكفاءة والفاعلية ارتبطتا بدرجة عالية بأداء بعض المدارس الخاصة بينما على الجانب الآخر فان باقى هذه المدارس قد ارتبطت بدرجة منخفضة من الأداء مما انعكس على نتائج الشهادات العامة بالمدارس الخاصة والمدارس الحكومية ومدارس اللغات ، مما يؤدى إلى التمايز الاجتماعى نتيجة لاختلاف الخدمة التعليمية المختلفة ليس فقط فى النوعية والكفاءة وانما يرجع أيضا إلى التوزيع الجغرافى حيث تتركز مدارس اللغات والمدارس المتميزة فى المدن الكبرى دون المناطق الريفية والمحافظات الأخرى .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى القاء الضوء على الصراع بين المدارس الخاصة ووزارة التربية والتعليم واختلاف الكفاءة فى العملية التعليمية بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية مما أدى إلى تأثر نتائج الشهادات العامة ، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة فى أن الأولى لم توضح العوامل التى أدت إلى التوسع فى تعليم اللغات (المدارس المتميزة) حيث تتولى الدراسة الحالية ذلك .

٣ - دراسة هادية محمد رشاد [٢]

من الدراسات التى تناولت التعليم والقوى الضاغطة . وتشير الدراسة إلى القوى التى تؤثر على السياسة التعليمية والكشف عن أثر توجهات السلطة على التعليم .

---

[١] - أمانى قنديل (محرر) ، القطاع الخاص واتلسياسات العامة فى مصر / أمانى قنديل ، القطاع الخاص والسياسة التعليمية فى مصر ، مركز الدراسات والبحوت السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩

[٢] - هادية محمد رشاد أبوكليلة ، قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية ، مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ع ٥١ ، أغسطس ١٩٩٥

تستعرض الدراسة فى البداية مفهوم السياسات التعليمية وخصائصها وأهدافها ووظائفها وتتناول الدراسة القوى المؤثرة فى رسم السياسة التعليمية (قوى الضغط) المتمثلة فى :

أ- السكان : حيث يمثل عامل الزيادة السكانية أحد أهم الضغوط التى تعترض السياسة التعليمية .
ب- الطلب الاجتماعى على التعليم : حيث أدى زيادة الطلب على التعليم فى كل مراحله خاصة طوال فترة الستينيات والسبعينات إلى أزمة فى العملية التعليمية .
ج- القوى الثقافية : حيث توضح أهمية دور التعليم فى حماية الهوية الثقافية من ناحية والانفتاح الثقافى على العالم من ناحية أخرى .
د- التقدم العلمى والتكنولوجى : الذى يحتاج إلى التوسع فى التعليم .

هذا بالاضافة إلى الظروف الطارئة التى قد تعترض الدولة مما يؤثر على السياسات التعليمية . كما تشير الدراسة إلى أهمية التوجهات السياسية للدولة تجاه المبادئ الأساسية خاصة ديموقراطية التعليم .

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية أن تأخذ الدولة فى اعتبارها القوى السابقة عند التخطيط فى مجال التعليم . وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية فى كون الأولى تتعرض للقوى الضاغطة أى العوامل التى تؤثر فى عملية صنع السياسة التعليمية ولم تتعرض لجماعات الضغط التى تتناولها الدراسة الحالية .

ومما سبق يتضح انه بالرغم من تعدد الدراسات السابقة عن جماعات المصالح فى مصر الا انه لا توجد دراسة لجماعات الضغط بشكل منفصل كما لا توجد دراسة تتناول دور جماعات الضغط فى العملية التعليمية والنتائج التى ترتبت على ذلك .

ولعله مما تجدر الاشارة اليه ابان الحديث عن دور جماعات الضغط فى العملية التعليمية أن نشير إلى بعض الدراسات العالمية فى نفس المجال والتى اتضح انها محدودة إلى حد ما ولعل أهمها يتلخص فى الدراستين الآتيتين :-

٤- دراسة : Morris , Christine .[1]

وتتناول الدراسة بعض جماعات الضغط التى تؤثر على العملية التعليمية فى المجتمع الأمريكى حيث تركز الدراسة على سياسة مجلس ادارة المدرسة كأحد جماعات الضغط التى تؤثر فى اختيار نوعية المناهج والكتب التى يتم تدريسها لطلاب المدارس فى بعض الولايات الأمريكية ، كما تشير الدراسة إلى الصراع الذى دار بين مجالس ادارة المدارس وبين بعض جماعات الضغط من أولياء الأمور لفرض نوعية معينة من الكتب التى يتم تدريسها لأبنائهم . وقد وصل الأمر إلى القضاء الذى أقر حرية سلطة المدرسة فى انتقاء المناهج التى تريدها وكذلك الكتب المدرسية والكتب فى المكتبة .

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية فى كثير من النقاط . فالدراسة السابقة تركز على مجالس ادارة المدارس كأحد جماعات الضغط فى مواجهتها لجماعات ضغط أخرى المتمثلة فى أولياء الأمور الذين يسعون فى التدخل فى اختيار

Morris , Christine , The Pressure Groups and the Politics of Education ,Updating school board policies , England , V23,1992

نوعية الكتب والمناهج نظرا لاختلاف نظام التعليم من ولاية إلى أخرى فـــى المجتمـــع الأمريكى وهذا يختلف عن النظام التعليمى فى مصر .

٥-دراسة : Wolford . Geoffrey [١]

تستعرض الدراسة طبيعة المؤسسات المسيحية فى انجلترا والنشاط الذى تقوم به هذه المؤسسات فى العملية التعليمية كأحد جماعات ضغط فى المجتمع الانجليزى حيـث نجحت فى التأثير على بعض التشريعات الخاصة بزيادة التمويل تجاه مدارس الراهبـات فى التعليم الأساسى من خلال السياسة المعلنة فى انجلترا عام ١٩٩٣ حيـــث صـــدرت التشريعات باقرار زيادة التمويل لهذه المؤسسات قدر الامكان للتوسع فى هذا النوع مـن المدارس الدينية .

ويتضح من الدراسة السابقة انها تقتصر على المؤسســـات الدينيـــة المســـيحية كجماعات ضغط تسعى لزيادة المدارس التابعة لها . وتختلف عن الدراسة الحالية فـــى طبيعة المجتمع وطبيعة المشكلة .

ثالثا : دراسات فى تكافؤ الفرص التعليمية

أما بالنسبة للشق الثانى من الدراسة (تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر) فلقد تعـــددت الدراسات فى هذا الموضوع .

١- H.M.Ammar وتعتبر دراسة حامد عمار من الدراســـات الرائـــدة فـــى هـــذا المجال .[٢]

ولقد استعرض الباحث فى هذه الدراسة مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر من خلال هذه الدراسة والمشكلات التى واجهت تطبيق المبدأ ، ولقد توصل الباحث إلى أسباب عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى مصر (١٩٤٩) انما يرجع إلى التوســـع فى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والعالى .
(حيث كان التعليم فى ذلك الوقت ينقسم إلى تعليم أولى وتعليم ابتدائى) ، والذى يلاقـى قبولا من جانب الطبقات العليا والمتوسطة دون الطبقات الدنيا مما أدى إلى اهدار مبـــدأ تكافؤ الفرص التعليمية ولقد استخدم الباحث المنهج المقارن ، وتختلف الدراسة الســـابقة عن الدراسة الحالية فى الفترة الزمنية ونوعية الدراسة.

٢-دراسة عليوة ابراهيم عليوة .[٣]

---

١ - Wolford . Geoffrey , The Christian school Companing – A successful educational pressure groups ?, England Project description , position paper , 1995

٢ - H.M.Ammar , An enquiry into inqulities of education opportunities in Egypt , Thesis University in London , 1949

٣ عليوة ابراهيم عليوة ، تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية –جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٣

وتتحدد مشكلة هذه الدراسة فى ان اركان القوة المصرية عام ١٩٥٢ تتجمع فى مبدأ تكافؤ الفرص بميادين الحياة المختلفة ، فأصبح مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هدفا وأساسا لاعادة تنظيم التعليم العام وتوجيهه ، ولقد أخذت الدولة تخطو خطوات جدية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فصدرت قوانين التعليم لسنة ١٩٥٣ والتى الغى على أثرها ازدواجية المرحلة الأولى نهائيا حيث تم التوحيد بين المدرستين الابتدائية والأولية ، كما تم وضع تنظيم جديد للسلم التعليمى وانتشار مؤسسة أبنية التعليم لترعى مهام بناء المدارس وتشير الدراسة إلى انه بالرغم من هذه المجهودات التى تمت فى سبيل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم العام فى مصر فان هناك صعوبات تعوق تحقيق هذا المبدأ ومنها :-

١-التعدد فى مؤهلات معلمى المرحلة الأولى
٢-عدم كفاية المبانى المدرسية وامكانايتها
٣-اختلاف متوسط كثافة الفصول فى المراحل التعليمية بين المناطق التعليمية
٤-اختلاف الخدمات التعليمية بين المحافظات وانخفاض نسبة الاناث فى التعليم عن الذكور

ولجأت الدراسة إلى عدة توصيات لعل أهمها يمكن تلخيصه فى :-

- اعادة النظر فى عدد سنوات الالتزام .
- الاهتمام بمستوى المدرسين ومنحهم فرصاً للترقى
- الاهتمام بمستوى التعليم والمنهج الدراسى ، كما قدمت الدراسة تصوراً لسلم تعليمى جديد.

ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفى مع اللجؤ إلى المنهج التاريخى فى بعض الأحيان.
تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية فى أن الأولى قد تعرضت لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى الفترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٣ فى حين أن الدراسة الحالية منذ منتصف السبعينات .

٣ - دراسة عبد التواب عبد اللاه عبد التواب [١]

استعرضت الدراسة مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فى مختلف النظم الديمقراطية - الرأسمالية - الاسلامية الاشتراكية ، كما تعرضت أيضا لتكافؤ الفرص التعليمية فى بعض الدول المتقدمة ، وأشارت كذلك إلى التركيب الطبقى وعلاقته بالتعليم الثانوى وخاصة التركيب الطبقى فى المجتمع المصرى واثره على تكافؤ الفرص التعليمية .
وقام الباحث باجراء دراسة ميدانية على عينة من التلاميذ فى الصف الاول الثانوى وشملت العينة طلاب من الثانوى العام والفنى فى محافظة اسيوط وضمت العينة الذكور والاناث معا .
وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :-

- ان المستوى الاجتماعى والاقتصادى للأسرة يؤثر على تحصيل التلاميذ الدراسى فى التعليم الثانوى.

---

[١] عبد التواب عبد اللاه عبد التواب ، تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى لجمهورية مصر العربية وتاثره بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التربية –جامعة اسيوط ١٩٧٨

- ان التعليم الثانوى مرآة تعكس المستوى الاجتماعى والاقتصادى للتلاميذ .
- ان توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى يرتبط بالمستوى المهنى للأب وبصفة خاصة أنواع التعليم الثانوى الفنى .
- ان نسبة كبيرة من التلاميذ ذوى الذكاء العالى التحقت بالتعليم الثانوى الفنى بسبب المستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض .

وبناء على ما سبق يعتبر المستوى الاجتماعى والاقتصادى لأسرة التلميذ أحد العوامل المؤثرة فى تكافؤ الفرص .

- عدم احترام رغبة التلميذ فى نظام القبول الحالى وهذا أمر يخل بمبدأ تكافؤ الفوص التعليمية .
- عدم تطبيق معيار القبول الحالى على جميع التلاميذ بالعدل لان هناك فئات مستثناة من أبناء العاملين بوزارة التربية والتعليم وأبناء الشهداء ، والقادرين ماديا من خلال التعليم الخاص مما ادى إلى اتاحة الفرص للقادرين ماديا ليصلوا إلى أقصى الدرجات فى التعليم لقدرتهم على تذليل مايواجههم من صعاب تقف فى طريقهم فى الحصول على مجاميع عالية بشتى الطرق المختلفة من دروس خصوصية والالتحاق بالثانوى العام والخاص.

وتشير الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- ضرورة اعادة النظر فى السياسة المتبعة فى نظام القبول الحالى فى توزيع التلاميذ على أنواع التعليم الثانوى المختلفة .
- وضع أسس جديدة لتوزيع التلاميذ بعد نهاية المرحلة الاعدادية واعادة النظر فى محتوى مضمون المناهج .
- التوسع فى التعليم الثانوى العام .
- فتح أبواب الكليات لطلاب المدارس الفنية بالثانوية على قدم المساواة مع زملائهم بالمدارس الثانوية العامة .
- اجراء اختبارات قدرات لطلاب المرحلة الاعدادية .

لقد استخدم البحث المنهج الوصفى التحليلى لتحليل العوامل المؤثرة على نظام القبول وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، والمنهج التاريخى لاستعراض التطور التاريخى لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى توضيح دور التعليم الخاص فى اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية .

٤- دراسة حمدى حسن عبد الحميد [١]

تتلخص مشكلة البحث فى التعرف على واقع الفرص التعليمية ومعوقاتها فى التعليم الجامعى وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلى لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعوامل التى تؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص مثل المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة ، المستوى الثقافى للوالدين ، البيئة الجغرافية كما تناولت الدراسة مدى تأثر مبدأ

---

[١] - حمدى حسن عبد الحميد ، مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الجامعى المصرى - دراسة ميدانية على جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الزقازيق ، كلية التربية ، ١٩٨٢

تكافؤ الفرص بالمجانية والاستثناءات ونظام القبول بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق .
ولقد استخدم الباحث الاستبيان فى دراسته الميدانية على عينة من طلاب الفرقتين النهائيتين بكليات جامعة الزقازيق العشر . وقد بلغ عدد طلاب العينة ٣٣٢ طالبا وطالبة وكان من أهم نتائج البحث :

- أن توزيع الطلاب بجامعة الزقازيق لا يعكس الصورة الحقيقية لتوزيع فئات المجتمع الأصلى ولذلك لا يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بالنسبة لمستوى الالتحاق بالجامعة ، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر على تحقيق المبدأ مما يؤكد فروض البحث .
- ارتفاع نسبة أصحاب الدخول المرتفعة فى الكليات التى تحتاج إلى تكاليف عالية وعلاقة ذلك بالمجانية .

وقد خلصت الدراسة إلى ان هناك عدم تكافؤ فرص تعليمية فى المرحلة الجامعية ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفى والمنهج التاريخى ومنهج التحليل الاحصائى.

توصيات الدراسة :

- اعادة النظر فى طريقة امتحانات الثانوية العامة حيث انها لم تعد مناسبة لتحديد المستويات .
- التوسع فى فرص التعليم الجامعى .
- الغاء الاستثناءات (جامعتى بيروت والخرطوم) و ترشيد المجانية .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى اثبات الدور الذى تقوم به الخلفية الاجتماعية للطلاب والمستوى الاقتصادى لهم فى الالتحاق بالجامعة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص .

٥ – دراسة سعودى عبد الظاهر [١]

مشكلة الدراسة :

تتناول الدراسة كيفية توزيع التلاميذ الحاصلين على الشهادة الاعدادية على أنواع المدارس الثانوية المختلفة وذلك من خلال معياري السن والمجموع وذلك خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٣ . وتشير الدراسة إلى ان تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الثانوى تأثر بعوامل كثيرة أهمها ، الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية التى يعيشها التلميذ حيث تؤثر على مستوى التحصيل . كما ان نظام القبول الحالى يؤدى إلى اخلال مبدأ تكافؤ الفرص الذى يعنى الوصول بكل فرد إلى أقصى ما تمكنه قدراته ووضع التلميذ فى نوع من التعليم لا يتفق وحقيقة قدراته حيث يعتمد على مجموع الدرجات التى حصل عليها فى (سنة الاعدادية) وعلى (سن التلميذ عند تقديمه بالتعليم الثانوى) مما يؤدى إلى انه يحد من الفرص التعليمية المتاحة لأبناء الطبقات الدنيا والمتوسطة فى التعليم . واستخدم الباحث الاستبيان على عينة من الطلاب من مدارس محافظة أسيوط . كما استخدم المنهج الوصفى والمنهج الاحصائى التحليلى .

---

[١] – سعودى عبد الظاهر ، سياسة القبول بالمرحلة الثانوية فى مصر وآثارها على مبدأ تحقيق الفرص التعليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٨٣

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى اثبات عدم وجود تكافؤ فرص فى الالتحاق بالتعليم الثانوى .

٦- دراسة رمضان أحمد عيد [١]

مشكلة الدراسة

انطلقت مشكلة الدراسة من عدم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الثانوى المصرى على الوجه الأكمل من حيث محاور ثلاثة وهى : سياسة القبول والمقررات الدراسية ونظم الامتحانات . وتناولت الدراسة كيفية تغلب كل من انجلترا والهند على القصور فى هذه الجوانب الثلاثة . واستخدمت الدراسة للمنهج المقارن لدراسة المحاور الثلاث فى مصر وانجلترا والهند . كما لجأ الباحث إلى الدراسة الميدانية للتعرف على واقع تكافؤ الفرص فى هذه المحاور .

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج مؤداها أن هناك عوائق تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص بالتعليم الثانوى بمصر ومن أهمها :

- نظام القبول : اذ انه لا يعين التلاميذ على نوع التعليم المناسب لاستعداداتهم وقدراتهم .
- تركز الجهود التعليمية والخدمات والانشطة التربوية المختلفة بشكل ظاهر فى المناطق الحضارية الكبرى ، مما ادى إلى بعد الشقة بينهم وبين المناطق الحضارية .

توصيات الدراسة :- وقد خلصت إلى الاتى :-

-ضرورة استخدام عمليات التوعية والارشاد التربوى لتقديم المساعدة للتلاميذ فى اختيار نوع التعليم الملائم لاستعداداتهم وقدراتهم وميولهم .

- توزيع التعليم الثانوى بمايتفق وحاجة البيئات المحلية المختلفة .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى القاء الضوء على عدم تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الثانوى .

٧ - دراسة سامية السعيد باغوغو [٢]

مشكلة الدراسة

انطلقت مشكلة الدراسة من انه على الرغم من تولى التعليم الجامعى اعداد القوى العاملة ذات الكفاية العالية فى الادارة والبحث العلمى مما يتوقف عليه دفع عجلة الحياة إلى التقدم والرقى فى كافة المجالات الان هناك تأثير للمستوى الاقتصادى والتعليمى والمهنى للآباء على كم ونوع فرص التعليم الجامعى المتاحة لأبنائهم من التلاميذ ، وحددت الباحثة مشكلة دراستها فى التعرف على مدى تأثير المستوى الاقتصادى والتعليمى والمهنى على كم ونوع فرص التعليم للأبناء مع الوقوف على سياسة القبول

---

[١] - رمضان أحمد عيد ، تكافؤ الفرص التعليمية فى المرحلة الثانوية - دراسة مقارنة بين مصر وانجلترا والهند ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٨٥

[٢] - سامية السعيد باغوغو ، سياسة القبول بالتعليم الجامعى ومدى تحقيقها لتكافؤ الفرص التعليمية - دراسة ميدانية على جامعة طنطا ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة طنطا ، كلية التربية ، ١٩٨٥

بالجامعة من ذلك الواقع ، وجعلت الباحثة من مجتمع جامعة طنطا عينة تمثل ما هو جارى بجامعات مصر .

استخدمت الباحثة منهجا يجمع بين خصائص المنهج التاريخى والمنهج الوصفى والمنهج المقارن فى وحدة مصطفة أى دون ان يكون هناك فواصل . كما لجأت إلى المعالجة الميدانية لمشكلة دراستها كى تقف على تأثير المستوى الاقتصادى والاجتماعى على مواصلة الطلبة للتعليم الجامعى .

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن أبناء الأسرة المتميزة اقتصاديا واجتماعيا تستأثر بنصيب الأسد من الأماكن المتاحة بالتعليم الجامعى خاصة الكليات المتميزة ، ويساعد على ذلك سياسة القبول بالجامعة التى تضع معيارا واحدا وهو مجموع درجات التلميذ فى امتحان الثانوية العامة .

وقد خلصت الدراسة إلى عديد من المقترحات من بينها ضرورة استخدام معيارا أخر للقبول بالجامعة بحيث يكون أقل تحيزا لمستوى الأسرة الاقتصادى والاجتماعى حيث تعطى فرصة مواصلة التعليم الجامعى لأفضل العناصر من الناحية العلمية بغض النظر عن أصولها الاجتماعية .

ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة حيث تناولت الباحثة التعليم الخاص لغات وشهادة G.C.E كأحد العوامل التى أدت إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية للالتحاق بالجامعة .

٨ – دراسة عبد العظيم عبد السلام [١]

مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من مدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم الأساسى فى مصر من خلال محورين أساسيين :

- مستوى الالتحاق والقبول .
- مستوى المعاملة فى الأداء التعليمى .

وقد استخدم الباحث المناهج التاريخى والوصفى والاحصائى من خلال استبيان تم تطبيقه على عينة البحث من مجموعة لطلاب بعض مدارس محافظة الشرقية ممثلة للوجه البحرى و لمحافظة أسيوط ممثلة للوجه القبلى .

وقد خلصت الدراسة إلى :

- انخفاض نسبة الاستيعاب فى محافظات الفيوم والمنيا وبنى سويف وسوهاج مع ارتفاع نسبة الاستيعاب فى المناطق الحضارية عن المناطق الريفية .
- ان النسبة العامة للاستيعاب على مستوى الجمهورية لا تمثل صورة حقيقة لاستيعاب التلاميذ .
- ارتفاع متوسط كثافة الفصول فى معظم المحافظات الحضارية وانخفاض نسبة الكثافة فى المحافظات النائية .

---

[١] – عبد العظيم عبد اسلام ، تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قناة السويس ن كلية التربية ، ١٩٨٨

- ان المبانى المدرسية أكثر صلاحية فى المدن عنها فى الريف .
- قلة عدد المدارس التى يوجد بها أفنية يتناسب وأعداد التلاميذ مع ارتفاع نسبة المدارس التى تعمل فترتين .
- اختلاف نوع الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ فى مرحلة التعليم الأساسى حيث حظيت مدارس بعض الادارات الحضارية فى المدن الكبرى باهتمام كبير سواء كان من ناحية الامكانيات المادية أو البشرية فى الوقت الذى أهمل فيه مدارس ادارات أخرى مما أدى إلى عدم وجود تكافؤ الفرص التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى .

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة فى القاء الضوء على تدهور العملية التعليمية فى كثير من المناطق الريفية والحضارية فى المدارس الحكومية .

ومما سبق عرضه من دراسات سابقة لتكافؤ الفرص التعليمية يلاحظ ان هناك اتفاق عام بين هذه الدراسات على اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وان هذا المبدأ لم يتحقق فى أى مستوى من المستويات سواء على مستوى الاستيعاب أو نوعية الخدمة المقدمة للتلاميذ . كما أن هذا المبدأ لم يتحقق فى مراحل التعليم المختلفة سواء فى التعليم الأساسى أو الثانوى أو الجامعى مما يتفق مع وجه نظر الدراسة الحالية .

ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى ان هذه الدراسات اتخذت معايير مختلفة للتأكيد على عدم تكافؤ الفرص فى المراحل التعليمية دون الاشارة إلى دور جماعات المصالح أو جماعات الضغط بصفة خاصة التى أدت إلى انتشار كثير من الأشكال التعليمية المختلفة التى ساهمت فى اهدار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

كما أن الباحثة ــ أثناء اعداد بحثها ــ لم تتمكن من العثور على دراسات تتناول جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية سواء داخل مصر أو على المستوى الخارجى فى حدود علم الباحثة .

خطوات الدراسة

أولا : ــ تبدأ الدراسة بالفصل الأول الذى يتضمن الاطار العام من حيث توضيح أهمية الدراسة وهدفها والمنهج المتبع وتحديد الحدود الزمنية والتعليمية وحدود الجماعات وتحديدى المصطلحات المستخدمة والدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية .

ثانيا: ــ يتناول الفصل الثانى ــ فى ضوء مشكلة الدراسة والمنهج المتبع وذلك كما تم بيانه فى الفصل الأول ــ تحديد جماعات الضغط فى مصر وأساليب عملها والعوامل التى ساعدت على ظهورها وزيادة فاعليتها .

ثالثا: ــ يتناول الفصل الثالث موقف جماعات الضغط التى سبق تحديدها من التعليم والأنماط المختلفة التى ساهمت هذه الجماعات فى انتشارها والوسائل التى اتبعتها لتحقيق أهدافها .

رابعا: ــ ويتناول الفصل الرابع أثر الأنماط والأشكال المختلفة التى أوجدتها جماعات الضغط من مدارس اللغات و الشهادات المعادلة والشهادات الأجنبية والتعليم العالى الخاص على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى نظام التعليم المصرى أثناء الفترة الزمنية محل الدراسة .